

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 3

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و إبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً و نصف (٢٥٠ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ كما ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأتي ايلام نفس بعقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ من القضاء ولذلك تقررت هذه القاعدة وهي ان الطعن بطريق النقض والابرار يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه وهذه القاعدة تأيدت من محكمة النقض والابرار نفسها

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجرح والجنايات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي تادرس بك ومستر بري قضاة ومحمد توفيق نسيم أفندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في الاشكال في التنفيذ المقدم من احمد محمد عمره ٢٥ مزارع مولود ومقيم بناحية الرئيس الحاضر عنه من قبله حضرة عزيز افندي خاكي المحامي ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة ٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٧٠٢ سنة ٩٨ بعد سماع طلبات المحامي عن المتهم والنيابة العمومية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان احمد محمد علي قدم عريضة

القسم القضائي

﴿ ٤ ﴾

استئناف مصر - جنائي - ٢٧ يناير سنة ٩٠٠
احمد محمد - ضد - النيابة

الاشكال في التنفيذ الجنائي

ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على الجهة التي يرفع اليها الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ولذلك يجب الرجوع الى قواعد المرافعات المدنية وهذه القواعد تقضي بان الاشكال في التنفيذ يتقدم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المستشكل وفضلاً عن ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٩٥ بعدم اختصاصها بالنظر في الاشكال في التنفيذ الجنائي ولا يمكن ان يكون المختص به هو النيابة العمومية كما يؤخذ من بعض حيثيات الحكم المذكور لان النيابة وان كانت منوطة بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصائصها الفصل في المنازعات التي تنشأ فيها وتستلزم قضاء فيها

ايقاف طلب النقض للتنفيذ الجنائي

ان سلطة النقض والابرار على الغاء الاحكام لا تكون حقيقية الا اذا امكن ان تمحوها محواً تاماً وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورها

المحاكم المختلطة

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وخصوصاً على المادة الاربعين من الباب الثالث منها

وعلى الاوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٨١ وفي ٢٨ يناير ١٨٨٢ و ٢٨ يناير سنة ١٨٨٣ وفي ١٩ يناير ١٨٨٤ وفي ٣١ يناير سنة ٨٩ وفي ٢ فبراير سنة ١٨٩٠ وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وفي ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ بتجديد المدة المقررة في أول الامر للمحاكم المختلطة بالديار المصرية تمديدا متواليا لحد أول فبراير سنة ١٩٠٠

وحيث ان حكومتنا قد اتفقت مع حكومات الدول ذوات الشأن على تمديد سلطة المحاكم المذكورة لخمس سنوات

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

قد صار تمديد سلطة المحاكم المختلطة لخمس سنوات أخرى اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٠٠

(المادة الثانية)

على ناظر الحفائية والخارجية تنفيذ أمرنا هذا صدر بمرأى عابدين في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٠

لهذه المحكمة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٠ بان محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ بإلغاء الحكم الصادر ببراءة ساحته وتشغيله بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات وان النيابة عقب صدور هذا الحكم وضعت في الحبس تنفيذاً له وبما انه لا يجوز تنفيذ الاحكام في مدة قابليتها للطعن فيها بطريق النقض والابرار ولا بعد رفع الطعن المذكور فيطلب إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ ضده

وحيث ان النيابة العمومية طلبت رفض الطلب المذكور لانه ان كان الغرض منه الافراج عن المتهم فهو غلط وان كان الغرض منه منع تشغيل المتهم بالاشغال الشاقة فهي توافق على عدم تشغيله حين انتهاء القضية من النقض والابرار وحيث ان الطلب المقدم من المحكوم عليه تقدم منه بسفاه اشكال في التنفيذ

وحيث ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على الجهة التي يرفع اليها الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ولذلك يجب الرجوع الى قواعد المرافعات المدنية

وحيث ان هذه القواعد تقضي بان الاشكال في التنفيذ يتقدم للمحكمة التي اصدرت الحكم المستشكل وفضلا عن ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ بعدم اختصاصها في النظر في هذا الطلب ولا يمكن ان يكون المختص به هو النيابة العمومية كما يؤخذ من بعض حيثيات الحكم المذكور لانها وان كانت منوطة بالتنفيذ فيما يتعلق بالاجراءات الادارية فليس من خصائصها الفصل في المنازعات التي تنشأ فيها وتستلزم قضاء فيها

وحيث ان القانون اجاز للمتهم ان يعرض بطريق النقض والابرار في الاحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجنيح والجنايات في الثمانية عشر يوماً التالية لصدورها بقصد الحصول على لغوها ونقض العقوبة المحكوم بها

وحيث ان هذه الفائدة لا تتم اذا جاء تنفيذ الاحكام قبل الفصل فيها بطريق النقض والابرار وحيث ان سلطة النقض والابرار هي التي لا تكون حقيقتها الا اذا امكن ان يكون محوياً تاماً وتعيد الحاله الى ما كانت عليه قبل صدورها ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ

وحيث ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأبى ايلام نفس بمقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ في القضاء

وحيث انه تحققوا لتلك الفائدة وتأيداً لسلطة النقض والابرار واحتراماً للعدالة تقررت قاعدة ان الطعن بطريق النقض والابرار يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه والقانون المصري وان لم ينص على هذه القاعدة صريحاً فقد دل عليها ضمناً في المادة ٢٠ عقوبات حيث جعل ان مدة العقوبة تبدي في حق المحبوس احتياطياً يوم صيرورة الحكم غير قابل للطعن

وحيث ان هذا المبدأ أيدته محكمة النقض والابرار

وحيث ان وضع المتهم في الحبس عقب صدور الحكم عليه بالاشغال الشاقة هو ابتداء في تنفيذ هذا الحكم

وحيث انه بناء على ذلك تكون الاجراءات التي اتخذتها النيابة في حق المتهم من القاء القبض عليه عقب الحكم الصادر ضده وجبته مخالفة للقانون ويتمين الفاؤها

بناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بإلغاء اجراءات الحبس التي اتخذتها النيابة العمومية ضد احمد محمد علي وامرت بناء على ذلك بالافراج عنه وازافت المصاريف على طرف الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠

٥٥

استئناف مصر - جنائي - ١٣ نوفمبر سنة ٩٩ النيابة وورثة محمد بك الشندويلي

ضد - محمد مرسي واخرين

التزوير في الاوراق الرسمية

لا يشترط لاعتبار التزوير تزويراً في أوراقه

رسمية ان تكون الورقة المزورة صادرة من مأمور رسمي او ان تكون مشمولة بعلامته لان المراد بالورقة الاميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها ان تصدر عن المأمور المختص بتحريرها سواء صدرت منه فعلاً ثم حدث التغيير فيها او لم تصدر عنه ولكنها نسبت اليه زوراً يجعلها على مثال ما يحرره صورة وشكلاً سواء كان ذلك بتزوير علامته الخاصة فيها تلزم فيه العلامة لاجال شكله الرسمي او يجعلها على حالة من الصورة والوضع لا تضاف لغيره فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لان الثقة العامة التي اراد القانون حفظها للاوراق الاميرية وحمايتها بوضع العقوبة على محتلسها كما تختلس باحداث التغيير فيها جرره المأمور الرسمي فعلاً كذلك تختلس بان ينسب اليه محرر مالم يصدر عنه اصلاً

التزوير شرط الضرر

ان القاعدة في الضرر (المشترط للتزوير) هي النظر الى ما تؤدي اليه الورقة المزورة باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها ومتى كان الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محلاً للشك او موضوعاً للزاع بآية صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنيح والجنايات المشككة تحت رئاسة حضرة سدة زغلول بك وبحضور حضرات باسيلي نادرس بك وموسو دوهلس قضاء وتوفيق نسيم افندي مساعد النيابة العمومية وراغب وهبه افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

ثم سافرت الى اسلامبول وعهدت باشغالها الى من يدعي الخواجه يتروداكي وبعد ذلك أقيمت دعاوي امام محكمة مصر المختلطة ضد المدعي بالحقوق المدنية بخصوص ابطال البيع الصادر اليه في هذه الاطيان لكونها موقوفة وتقدمت من الخواجه المذكور صور وشهادات رسمية مستخرجة من السجل المصان بمحكمة الجيزة الشرعية تدل على حصول ايقافها بمعرفة سليم افندي زكي وكيل الست نبيهة المذكورة بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٩٧ وبناء على ذلك حكم بابطال البيع المذكور .

وحيث انه بناء على شكوى المدعي بالحقوق المدنية وطعنه بتزوير السجل الذي استخرجت منه تلك الصور او الشهادات قد جرت التحقيقات التي ترتب عليها الحكم المستأنف .

وحيث ان سليم افندي زكي المنسوب اليه في السجل الحضور بالتوكيل عن الست نبيهة وتوقيع صيغة الوقفية اشرعية قرر بأنه لم يحضر اصلا ولم تصدر عنه تلك الصيغة ولم يكن وكلا عن هذه الست بل كان قبا عليها وانه اقترض في سنة ١٢٩٩ مبلغ مائة وخمسين جنيهاً لدفع الرسوم اللازمة للايقاف ولكن الست صرفت هذا المبلغ بعد ذلك في شؤونها وادرجه هو في الحساب المقدم منه للمجلس الحسبي عن السنة المذكورة وقد ثبت هذا القول من مراجعة هذا الحساب .

وحيث انه تبين من عقد صادر من سليم افندي المذكور بصفة كونه قبا على الست نبيهة مورخ ومسجل في سنة ١٢٩٩ بايجاز تلك الاطيان الى المدعي بالحقوق المدنية ان من اسباب التأخير الحصول على نقود لدفع الرسوم اللازمة لايقافها . وحيث انه لم يكن لهذه الوقفية وجود بمضبطة الاشهادات التي يجب ان يثبت البقد فيها قبل قيده بالسجل المصان على حسب القاعدة المتبعة في المحاكم الشرعية كما انه لم يوجد بدفاتر محكمة الجيزة ما يدل على توريد الرسوم المقررة للايقاف .

و١٩٠ و٦٧ و٦٨ و٢٠ و٢٤ و٤٩ عقوبات حضوريا على كل من محمد مرسي وعثمان يوسف بالسجن مدة خمس سنوات وعلى احمد ابو العلا بالسجن مدة ثلاث سنوات وبمستلزمات العقوبة يخضع لهم مدة حبسهم وبالزامهم بمبلغ خمسين جنيهاً الى محمد بك حسن الشندوبلي المدعي بالحقوق المدنية وبالمصاريف فان لم يدفعوا يعاملوا بحسب القانون

وحيث ان هذا الحكم استؤنف من وكيل المدعي بالحقوق المدني بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ ومن المتهمين بتاريخ ١٨ منه ومن جناب النائب العمومي بتاريخ ٢ ابريل سنة ٩٩ وبجلسة اليوم الذي تمديد اخيراً لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تشديد العقوبة المحكوم بها على المتهمين بالحكم المستأنف وطلب وكيل المدعي المدني تعديل هذا الحكم والحكم لورثة المدعي المدني بمبلغ مائتي جنيه تعويضاً لما لحق بهم من الضرر وطلب المحامون عن المتهمين برأهم للاسباب المدونة بمحضر الجلسة

وحيث ان الاستئنافات الثلاثة تقدمت في الميعاد القانوني فيتعين قبولها شكلاً عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات .

وحيث انه تبين من وقائع الدعوى ان الست نبيهة هانم ناطرة وقف المرحوم والدها حسن باشا الطويل شرعت في بيع حانوتين ومكان باعلاها بمدينة مصر بنحط الموسكي واستبدال هذه الاعيان التابعة لذلك الوقف بايقاف مائتين واربعين فدانا مملوكة لها بمديرية جرجا وتم بيع تلك الاعيان (والحانوتين والمكان الذي باعلاهما) فعلا بتحرير مسوغة الشرعي من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٩٦ اما الاطيان فبعد ان تمت التحريرات اللازمة بخصوصها وصدرت ارادة سيده بايقاف صيغة ايقافها بمحكمة الجيزة الشرعية ونحوات الاوراق عليها من مديرية الجيزة باقادة مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٩٧ تحت نمرة ٥١ تصرف فيها الست المذكورة بالرهن اولاً في بمضها ثم بالبيع ثانياً وآلت كلها الى المدعي بالحقوق المدنية بمقتضى عقدين رسميين محررين بتاريخ ابريل سنة ١٨٩١

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥٣٩ سنة ٩٩ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٩٢٦ سنة ١٨٩٩ ومحمد بك حسن الشندوبلي مدعي بمحقوق مدنية الذي توفي وحل محله وراثه الشرعيون وهم اولاده محمود ومحمد وعبد الرحيم وحسين وابوزيد ونفيسه وهناوى وقاطمه وشاه وقناويه وسكينه البالغين وحليمه ونفيسه وعديله القاصرات الحاضرين عنهم بالجلسة حضرة خليل ابراهيم بك الخامي .

ضد

محمد مرسي عمره ٢٧ سنة صناعته كاتب ثاني محكمة مركز الصف شرقية مولود بالجيزة ومقيم بالشرقية

عثمان يوسف عمره ٣٥ سنة صناعته كاتب ثاني بمحكمة الجيزة الشرعية مولود ومقيم بالجيزة . احمد ابو العلا عمره ٥٥ سنة مامون دائرة كريمة المرحوم حسن باشا الطويل مولود بمصر ومقيم بالشما شرقي بمصر .

معين للمحاماة عن الاول حضرة محمد افندي ابو شادي وعن الثاني حضرة الشيخ علي ناصر وعن الثالث نقولا توما افندي من قبلهم

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية واقوال وكيل المدعين بالحقوق المدنية والمتهمين والحامين عنهم والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولة قانوناً .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت الاول والثاني باشتراك الثالث وشخص اجنبي بتزوير وقفية باسم الست نبيهة هانم وتزوير سجل محكمة الجيزة الشرعية واتهمت هؤلاء الاشخاص الثلاثة (محمد وعثمان واحمد) باشتراك الاجنبي ايضاً باستعمال صورة من الوقفية المذكورة امام محكمة مصر المختلطة مع علمهم بالتزوير والبلاغ في ١١ ديسمبر سنة ٩٨ وطلبت معاقبتهم بالمواد ١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و٦٧ و٦٨ من قانون العقوبات

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ ١٥ مارس سنة ٩٩ و١٣ القعدة سنة ٢١٦ بمقتضى المواد ٢١٢ جنائيات ١٨٩

وحيث أنه تبين أيضاً أن أسماء الشهود الواردة بهذه الوقفية لاحقة لمسمياتها بل هي أسماء مخترة لذوات غير موجودين

وحيث أنه ثبت من حالة الورقة المكتوبة فيها الوقفية ومن تقرير أهل الخبرة أنها دخلت في موضعها من السجل ونمرها مصلحة كما تصلحت نمر الأوراق التالية وأنها مكتوبة بخط المتهم الثاني وهو معترف بذلك .

وحيث أن المتهم الأول بعد أن أنكر التهمة اعترف وكررا عترافه مراراً بأن الخواجة يترودا كي مع المتهم الثالث احتالا عليه وعلى المتهم الثاني حتى اخذا منها أوراق التحريات المتعلقة بوقف الاطيان وامتما من ردها اليهما حتى يزورا الوقفية بالكيفية المذكورة فامتلا لذلك وسلمهما المتهم الثالث مسودة الوقفية فكتبها الثاني بإملا الأول في ورقة من السجل بعد قطعها منه ووصلها به في موضعها الحالي بعد تصليح النمر

وحيث أن المتهم الثاني اعترف بكتابتها ولصقها على الكيفية المذكورة غير أنه أنكر ما عدا ذلك وادعى أن المتهم الأول طلب منه كتابتها عوضاً عن ورقة أخرى ضاعت من السجل فكتبها غير عالم بقصد وأخذ منه نظير ذلك خمسة وعشرين قرشاً خلافاً لعادته معه .

وحيث أن قرآن الدعوى واحوالها تدل دلالة تامة على أن المتهمين المذكورين ارتكبا تزوير هذه الورقة مع علمهما به وأن ذلك في مقابلة جعل اخذه من المتهم الثالث والخواجة يترودا كي وكان ذلك في أواخر سنة ١٨٩٣ .

وحيث أنه ثبت من شهادة الشهود تردد المتهم الثالث على محكمة الجيزة الشرعية مع الخواجة يترودا كي وملازمته له في الاوقات التي حصل الاتفاق على التزوير فيها واستخراج الصور والشهادات من السجل وثابت من شهادته الحرمة خضره ومن الاتفاق المحرر بشهادته بينها وبين الخواجة المذكور ومن الجواب المحرر منه الى المدعي بالحقوق المدنية تحت امضاء (احمد) بدون تاريخ أنه كان متحداً مع الخواجة في السعي على

انعام هذا التزوير والاستفادة منه وثابت من أقوال المتهم الأول أنه هو الذي كان له التأثير الأكبر في التحريض على ارتكابه وأنه هو الذي احضر المسودة التي كتبت فيها الورقة المزورة وحيث أنه بناء على ذلك يكون المتهم الأول والثاني فاعلين أصليين لكتابة ورقة الوقفية ولصقها بالسجل والمتهم الثالث شريكاً لهما بتحريضهما على فعلها بواسطة النقود والارشاد وحيث أنه لم يبق بعد ذلك إلا البحث في صفة هذا الفعل القانونية وتوفر الشروط اللازمة لمعاقبته

وحيث أن المتهمين زعموا بلسان الدفاع عنهم من جهة أن هذا الفعل يعد تزويراً معنوياً تنطبق عقوبته على المادة ١٩١ عقوبات فيما لو كان فاعله موظفاً وبما أنهم غير موظفين فلا عقوبة عليهم فيه ومن جهة أخرى أن شرط الضرر لم يتوفر فيه لحلول الورقة المزورة عن علامة موظف رسمي ولكونها لم تتضمن الاحكام اكتسابه قبل تزويرها ولأن المنسوب اليه الايقاف لم يكن ذاصفة شرعية في توقيع صيغته

وحيث أن النيابة العمومية ذهبت كالمديني المدني الى أنه تزوير ما دي حصل زيادة كلمات في السجل الذي ألحق الورقة المزورة به وأنه قد انتج الضرر فعلاً لانه اوجب صدور الحكم القاضي بإبطال البيع في الاطيان التي تضمنت الورقة المذكورة ايقافها ويؤخذ من أسباب الحكم المستأنف على اضطرابها أن المحكمة الابتدائية لم تعتبر الورقة المذكورة المزورة ذات قيمة ولكنها نسبت هذه القيمة الى السجل فعدت الحاقها به وتصليح نمره تزويراً مادياً في مجموعه عن صفة الفعل

من حيث أن الفعل الذي ثبت على المتهمين ارتكابه لا يعد تزويراً معنوياً لأن هذا النوع من التزوير إنما يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علاقة محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الامور الخارجية التي تراها العين وتكشف بها حقيقة . ومغايرة الخط في الورقة المزورة لخط

كاتب السجل ولصقها به وتصليح نمره على ذلك من العلامات المحسوسة بالعين والمكاشفة بالنظر فيها الى حقيقته وحيث لا يكون تزويراً معنوياً بل هو التزوير المادى في حقيقة معناه

وحيث أنه تزوير مادي في ورقة أميريه ولا يمنع من ذلك كون الورقة المزورة غير صادرة عن مأمور رسمي ولا كونها مجردة عن علامته لأن المراد بالورقة الاميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها سواء صدرت منه فعلاً ثم حدث التغير فيها أو لم تصدر عنه ولكنها نسبت اليه زوراً بجعلها على مثال ما يحضره صورة وشكلا سواء كان ذلك بتزوير علامته الخاصة فيما تلزم فيه العلامة لا كمال شكله الرسمي أو بجعلها على حالة من الصورة والوضع لانضاف لغيره فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لأن الثقة العامة التي أراد القانون حفظها للأوراق الاميرية وحمايتها بوضع العقوبة على مخالفتها كما تختل باحداث التغير فيها حرره المأمور الرسمي فعلاً كذلك تختل بان ينسب اليه تحرير ما لم يصدر عنه أصلاً

وحيث أن للكتابة التي ارتكب المتهمون تزويرها صورة الكتابات الرسمية التي من نوعها لأنها موضوعة وضع كتابة السجل وعلى شكلها وفي ورقة من أوراقه وملصق به ومشملة على النمرة المناسبة لموضعها منه وهذا كل ما يلزم في تحقق اشكال الأوراق التي من نوعها واشكال صورها الظاهرية ولذلك كان هذا سبباً في اعتمادها باستخراج صور منها وشهادات بمضمونها والتأشير على هامشها بما يفيد ذلك من المأمور الرسمي وفي اعتبار المحكمة المختلطة لها حتى اتخذتها أساساً للحكم ببطلان البيع وبذلك أدت هذه الورقة المزورة للغرض المقصود من بطلانها تأدية الورقة الصحيحة للغاية المقصودة من صحتها

وحيث أن هذا التزوير لا يعد أنه حاصل بزيادة كلمات ولا في مجموع السجل لأن الورقة المزورة مشتملة على عقد واحد كله مزور من

لم يحضر فيه كما في التهمة الحالية كان تزويراً مادياً بالطريقة المعبر عنها في القانون بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة كما تقدم

عن الضرر وسوء النية

من حيث ان القاعدة في الضرر هي النظر الى ما تؤدي الورقة المزورة اليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها

وحيث ان الورقة الحالية المزورة باعتبار كونها صحيحة ثبت وقف الاطيان السالف ذكرها من وكيل صفة وكالته عن المالكة ثابتة شرعاً وقد ادت فعلاً الى هذه الغاية عند ما نظرت اليها محكمة مصر المختلطة بهذا الاعتبار

وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع بعدم وجود علامة للأموال الرسمي على الورقة المزورة او بعدم وجود صفة لمن نسب اليه ايقاع صيغة الوقفية في غير محله

وحيث انه لا محل للبحث فيما اذا كانت هناك اوراق اخرى غير الورقة المزورة من شأنها اثبات الوقف او عدمه لانه من الثابت الذي لا جدال فيه ان التزوير حصل ارتكابه وقت قيام النزاع امام محكمة مصر المختلطة في شأن هذا الوقف ومتى كان الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محلاً للشك او موضوعاً للنزاع بأية صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير ولا خلاف في استحقاق المزور للعقوبة حتى عند من يرى ان لا عقوبة على من توصل بالتزوير للحصول على حق شرعي قياساً لمن يسرق مثل حقه

وحيث ان المتهمين ارتكبوا ما ارتكبوه من التزوير عالين بحقيقة ما صنعوه وبنية المساعدة على اثبات وقفية الاطيان المذكورة وحسم النزاع فيها وهذا يعد سوءاً في النية والقصد

وحيث ان مساعدة من ساعدتهم على تسليم صور هذه الورقة الى الحواجه يترواكي وتسهيله له بواسطة ذلك استعملها في المحكمة المختلطة لم يكن الاتيها للغاية التي قصدها بارتكاب التزوير فلا يعد عملاً مستقلاً مستوجباً للعقوبة

على نسبتين نسبة كون ما فيه منقولاً عن عقد موجود ونسبة كونه مطابقاً للواقع اما كون التسجيل من شأنه انه لا يفيد اثبات حقيقة المقيد فيه فهو من الاعتبارات التي تتعلق بما له من القوة والتأثير في اتجاhe الضرر لتحقيق الطريقة التي وقع التزوير بها

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان التسجيل في السجل المصان بالمحاكم الشرعية مخالف في كيفية حصوله وسفته والمزية المترتبة عليه للتسجيل في غيره فان الموظف المعين له يقوم به لانباء على طلب ذوي الشأن فيه بل من تلقاء نفسه بعد التحقق من ضبط العقد أو السند فيما يسمى بمضبطة الاشهادات ومحريره (راجع الباب السادس من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧) وهو من التوثيقات اللازمة لاستيفاء العقود والسندات هيئتها الشرعية ولا تنحصر مزيته في اثبات وجودها المادي من تاريخ حصوله لتكون حجة على الغير لان مشكلة التميز في صحة العقود بين المتعاقدين وغيرهم لم تكن من اوضاع الشريعة الاسلامية بل له فضلاً عن ذلك مزية ضبطها وانتقاد وجودها بحفظها في السجل مصونة عن التعبير والتلف والضياح ولذلك كانت مطابقتها له شرطاً لازماً في الوثوق بها وصحة الاستدلال شرعاً بمضمونها حتى بين المتعاقدين انفسهم ويقوم هو عند ضياعها مقامها في الحجة والبرهان فهو فيها بمنزلة الاصل من صورته يبين ذلك كله من مراجعة نصوص اللوائح المتعلقة بانشائه وبيان احكامه كالمادة التاسعة من لائحة القضاة الصادرة بتاريخ ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٢ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٠٥٦ والمادة ١٤ وما تلاها من لائحة المحاكم الشرعية المذكورة آنفاً

وحيث انه يتلخص مما ذكر ان السجل المصان يفيد نسبتين ان ما فيه مندرج بسند شرعي وان معنى هذا السند موافق للحقيقة فالتزوير فيه موافق لكتابة سند لا وجود له تزوير في هاتين النسبتين معاً ثم اذا كان السند منسوباً الى شخص

أوله الى آخره والمراد بزيادة الكلمات هو اضافة الفاظ توجب تغيير في معنى العقد وليس للسجل وحدة معنوية تجتمع فيها العقود المكتوبة فيه بحيث يتألف منها مجموع واحد له معنى واحد حتى تكون اضافة عقد اليها زيادة في الكلمات التي تألف منها مخلّة بمعناه بل ليس له الا وحدة مادية وهي التي تربط اوراق بعضها ببعض مع انفصال العقود والسندات المكتوبة فيها من بعضها انفصالاً تاماً وقيام كل واحد منها بنفسه بل ربما كان بعضها منافياً للبعض فلا تعد اضافة ورقة اليها الا زيادة في ضمنه ان كانت اجنبية عنه ولا تغييراً في معناه اذ ليس له معنى واحد كما تقدم وحيث ان ذلك انما يعد تزويراً بالطريقة المعبر عنها في المادة ١٨٩ من قانون العقوبات (بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة) لان المراد منها كما يدل عليه أصلها في القوانين المأخوذة عنها ان كانت العبارة العربية غير وافية به جعل شخص حاضراً في عقد أو سند لم يكن حاضراً فيه وقد تضمنت الكتابة المزورة ان سليم اقندي زكي حضر بعفته وكيلاً عن الست نبيه هانم وباع بمحضرة كل من الشهود الثلاثة المينة أسماؤهم فيه ما شين واربعين فدائاً في ثلاث نواحي بمديرية جرجا الى جهة وقف والدها حسن باشا الطويل بمبلغ مائتين وثلاثة وستين ألف قرش ومائتين وخمسين قرشاً صاغاً حال انه لم يحصل شيء من ذلك أصلاً

وحيث انه لا يقال ان السجل عبارة عن نقل نص العقد وحكاية صيغة عن تألفه وتقييد حقيقته فلا يكفل الا صحة النقل عنه لاصحة المنقول منه ونسبة العقد الى شخص هي من المنقولات التي لا تدخل للتسجيل في حقيقتها فتزويرها فيه لا يعد تزويراً بوضع أسماء أشخاص مزورة الذي انما يتعلق بانشاء العقد لا ينقل صورته لان القول ان تسجيل عقد غير موجود هو بنفسه انشاء لهذا العقد في أحد مظاهر وجوه الرسمية وتقييد حقيقته ولا فرق بينه وبين انشاءه على شكل آخر سوى مضاعفة الكذب فيه لوروده

وحده بل ملحقاً للجناية الأصلية

وحيث أنه لا محل لتخفيف العقوبة على المتهم الثالث لأنه هو صاحب الفكرة الأصلية فيه والمعرض عليه فلا وجه للفرقة بينه وبين الفاعلين الأصليين في العقوبة ولهذا يجب تعديل الحكم بالنسبة إليه

وحيث أن المبلغ المحكوم به للمدعي بالحقوق المدنية وجد قليلاً بالنسبة لما لحمله من المصاريف في البحث عن هذا التزوير وكشف حقيقته ولذلك ينبغي تعديله

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادة ١٧٧ جنایات والمواد ١٨٩ و ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات التي نصها الأولى - كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق المبرية سواء كان ذلك بوضع امضات او اختتام مزورة او تغيير المحررات او الاختتام او الامضات او بزيادة كلمات او وضع اسماء اشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً بالسجن الموقت بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين

الثانية - كل شخص ليس من ارباب الوظائف المبرية ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن الموقت مدة اكثرها عشر سنين

الثالثة - كل من شارك غيره في فعل جنایة أو جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك في القانون

الرابعة - يعد مشاركا في فعل الجنایة او الجنحة كل من حرض على ارتكابها بهدية او وعد او وعيد او مخادعة او دسيسة او بارشاد الخ والمواد ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة الى احمد ابوالعلا وسجنه خمس سنوات بخمسة منها مدة حبسه الاحتياطي وتأيد العقوبة المحكوم بها على محمد مرسي وعثمان يوسف والحكم عليهم متضامين بمبلغ مائة جنيه تعويضاً للمدعي بالحقوق المدنية الذي حل ورثته محله والزاهمهم بالمصاريف متضامين وان لم يدفعوا ياملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ و ١٩ رجب سنة ١٣١٧

اعلان

من محكمة السيد زينب الجزئية

انه في يوم الاحد ٢٥ شوال سنة ٣١٧ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع بفل ابيض به كي ومايل للزراق سن ١٠ تقريباً وعريشين صندوق فرساوي خيالي ذو عجلتين وعريشتين حمار ذو عجلتين بشارغ درب الحصر بميدان الرماح تعلق ناصر محسن الحياض المحجوز عليهما بتاريخ ٢٤ ستمبر سنة ٩٩ بناء على طلب المعلم سليمان دسوقي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من المحكمة المشار اليها لصالح المعلم سليمان المذكور القاضي بالزام المدعي عليه بدفع مبلغ ٢٢٨ قرش صاغ قيمة الاجرة المستحقة لغاية ستمبر سنة ٩٩ مع الزامه بدفع ما يستجد وتستجد من الاجرة لغاية يوم الاخلا والمصاريف بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم حينئذ بالفرق

تحريراً في ٥ فبراير سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر

محكمة السيدة

اسماعيل مصطفي

اعلان

انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ صباحاً بالتراميه

بالمزاد العمومي سيصير بيع زراعة نصف فدان ادره ضمن مسطح ثلاثة افدنه ونصف المملوك الى احمد ديب الواقع الحجز عليه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قنا الجزئية الاهلية القاضي بالزام احمد ديب بمبلغ ٣٤٤ قرش صاغ بما فيها المصاريف النسبية بخلاف مصاريف النشر وذلك بناء على طلب عبد الرحمن مسعود من التراميه فمل من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه البيع يدفع الثمن فوراً واذا تأخر فيعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن تحريراً بسراري المحكمة بقنا

اعلان

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ١ افرنكي مساء بسوق لفاده

سيصير الشروع في بيع بقره حمراء عمرها ستة سنوات مملوكه الى محمد ادم سليم السابق حجزها بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بمعرفة احد محضري محكمة قنا بناء على طلب عبد المطلب احمد ناصر وفاء للمحكوم به من المحكمة في ١٥ اغسطس سنة ١٨٩٩

فن له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المذكورين أعلاه ومن يرسي عليه العطاء يدفع الثمن فوراً ليد المحضر وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق حال النقصان

تحريراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠

الباشمخضر

عبد الرحمن

محكمة صدقا الجزية

اصله اعلان بيع عقار

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١١٣٤ سنة ٩٩

انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠
 ١٩ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ٩ افرنكي صباحاً
 سيصدر الشروع في مبيع العقارات والا طياناً
 الآتي بيانها ملك ميخائيل سليمان الصراف من
 المنزل المستجدة وموجود بسجن الجزية وفاء
 لعدد الدين المطلوب منه البالغ قدره سبعة آلاف
 قرش صاغ مع المصاريف المستحقه والتي تستحي
 وهذا البيع بناء على طلب امام حسن
 درويش المزارع من ناحية الساحل وبناء على
 حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة
 في يوم ١١ نوفمبر سنة ٩٩ المسجل بقلم كتاب
 محكمة اسبوط الاهلية في يوم ١٨ نوفمبر سنة ٩٩
 تحت نمرة ٨٣٣

وبيان العقارات كالاتي

س ط

اطيان استحقاق المدي عليه من المكلف

باسم والده سليمان ميخائيل بزمام الساحل

س ط

١٩ ٢ قبالة ناقود والمرجه شائماً

في ١٦ قيراط الحد البحري

اطيان جرجس وضروس

والقبلي وضروس شنوده

وغرب طريق وشرق

قبالة الملك

٣ ٤ كوم القردايه شائماً في ١٩ سهم

٢٣ قيراط القبلي عبد المسيح

مسعود البحري منه وقبره

وشرق وغرب طريق

١١ ٠ قبالة حرجة مرعي شائماً في

١٩ سهم ٢ قيراط الغربي

تاوضروس شنوده والشرقي

اقلاديوس حنا وبحري وقبلي

طريق

١ ١ قبالة الضبط شائماً في ٦ قيراط

الغربي والبحري وضروس

شنوده وقبلي باقي القيط وشرق

طريق

٠ ٠٥ مرجع كوم الفراديه شائماً في

١٤ سهم ١٤ قيراط الغربي

والشرقي تاوضروس شنوده

وبحري طريق وقبلي اطيان

صالح بوزيد

٠ ٠٩ الرياشية شائماً في ٨ سهم

قيراط ١٠ على قطعتين الاول

٨ سهم البحري رزق سليمان

وقبلي عطيه برسوم وشرق

وغرب تاوضروس شنوده

والثانية قيراط ١ البحري

والقبلي تاوضروس شنوده

والغربي جرجس عبكه وشرق

اقلاديوس حنا استحقاق المدي

عليه في المكلف باسم والده

سليمان ميخائيل بزمام الساحل

٢ ٠٣ فلاح القردايه شائماً في ٤ سهم

١٢ قيراط البحري جرجس

تاوضروس وقبلي ابراهيم عبد

وشرق وغرب طريق

١ ٠٩ قبالة حجازي شائماً في ٢٠ سهم

٧ قيراط الشرقي ميخائيل

حنا والغربي تاوضروس

شنوده والبحري السيد احمد

ابوعمر ووالقبلي فراج يوسف

ل٩ ١٢ ٠٠ استحقاق في املاك

بناحية النزه المستجدة متروكه

عن والده سليمان ميخائيل

١٤ شائماً في منزل ٨٠ ذراع الغربي

تاوضروس شنوده والبحري

الحرمه قبره بنت همرنا وقبلي

فردوس بنت مام وشرق

مكارديوس ميخائيل

ع ٧٨ شائماً في منزل ٤٥٠ ذراع

البحري سارريس والقبلي

الدرب وفيه

ح ٧٨ الباب يفتح والغربي ورث

ميخائيل ملك وشرقي قلنس

واصف

قطعة ارض بالنزه المستجدة

ملك ميخائيل سليمان الصراف

خاصه حدها الشرقي طريق

والبحري اطيان عطيه برسوم

وسلامه محمد والغربي فضامي

والقبلي سيد سيد وبعضه

مربوط بلحال

س ط ذراع

١٣ ١٩ ٩٢

وبيع تلك المقارات قسماً واحداً وباعتبار

النن الاساسي الذي ينبغي عليه المزايدة مبلغ الف

قرش صاغ

وشروط البيع وانحة بمريضة نزع الملكية

والحكم المودوعين بقلم كتاب المحكمة لاطلاع

من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يرغب المشتري

انه يحضر للمحكمة الكائن مركزها بصدقا في

اليوم والساعة المذكورين

تحريراً في يوم ٢٨ يناير سنة ٩٠٠ و ٩٧

رمضان سنة ١٣١٧

كاتب اول محكمة صدقا

ختم

اعلان

مبيع نحاس محجوز

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ والايام التالية اليه اذا اقتضى الحال سيصير الشروع في مبيع نحاس محجوز . بناحية طوخ الاقلام دقهليه تعلق الحرمة مريم ام عبد العال وعلي احمد حسين وحسن احمد حسين من طوخ السابق توقيع الحجر عليه بمعرفة احد محضري محكمة المنصورة الجزئية بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة الشيخ عفيفي احمد بالقازيق الوكيل عن الحرمة السيد ام محمد حسين نظير مائة قرش اتساب محاماه وعشرة قروش رسم تنفيذ بموجب أمر الاتاب الصادر من محكمة الزقازيق الاهلية في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٠ فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسم عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

الباشمحضر بمحكمة الزقازيق

امضا

محكمة الحيزة الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٨٨٣ سنة ١٨٩٩

نشره ثانيه

انه في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠

الساعة ٩ افرنكي صباحاً

بمجلسه المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة الحيزة الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزة

سباع بالمزاد العمومي العفار الآتي بياه تعلق الحرمة طاشه بنت علي عز الدين القاطنه بناحية أوسيم حيزة وهو

ربع فدان طين كائن بمحوض الصغيره بناحية أوسيم حيزه محدود بمحدود اربع الحد البحري باقي المساحة والحد القبلي خليل ابراهيم

الصغير والحد الغربي طريق والحد الشرقي طريق وهذا البيع بناء على طلب حضرة احمد أفندي فهمي بصفته باشكاتب محكمة مصر الابتدائية الاهلية وبصفته مدير ادارة خريفة نقودها القضائية المتخذ له محلا مختاراً قلم كتاب المحكمة المشار اليها الكائن بشارع البستان بالاسمعية بمصر

ونساء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ومستجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٦ منه نمرة ١٩٨

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاق عليه وقما يريد

واقتتاح الزاد يكون على مبلغ ٦٤٠ ستمية وأربعين قرش صاغ بخلاف المصاريف

تحرير بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠ كاتب المحكمة

يوسف محمد

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز والايجاز للإمام أبي منصور الثعالبي المحتوي على الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد قسمه مؤلفه إلى عشرة أبواب . الباب الاول . في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر منها من الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابع ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع

كلام الكتاب والبلاء . الباب الثامن . في ظرائف الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب التاسع . في ملح الظرفاء ونواذرهم . والباب العاشر . في وسائل قلايد الشعراء . وقد زدنا عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم للؤلؤ رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسليلاً لنطلبة فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه بان جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في ايه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فيلطفه من دار المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر كاتبه

اسكندر آصاف

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحضر طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر سنة ١٨٩٧ . وأضيفت عليه اللوائح والقرارات الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة الحفانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع على ذات قطع القوانين الاهلية ليتمكن ضمه اليها وقد جعل فهرست لمحتوياته يستدل منه بكل سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)